طربيه: الإصلاح هو المدخل لمعالجة المشكلات الإقتصادية والمالية الإزدواجية الضريبية دونها محاذير والمطلوب إدارة كفوءة للدين العام

رأى رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه أن الشروع بالإصلاح المالي والإداري هو المدخل لمعالجة مشكلات الإقتصاد والمالية العامة. وأشار الى أن إعادة النظام عمل المؤسسات وبدء ورشة الإصلاحات وتعزيز أدوار الأجهزة الرقابية والقضائية هي أهداف تتلاقى مع المتطلبات التي ينادي بها المجتمع الدولي ومؤسساته الفاعلة، واعتبر أن حجم الدين العام وضغط كلفة خدمته السنوية على الموازنة والإقتصاد يمثلان جوهر الأزمة الإقتصادية والمالية مطالبا بإدارة كفوءة للدين العام. وأكد أن العودة الى إعتماد الموازنات الدستورية هي المدخل المثالي لمعالجة كامل الأوضاع المالية للدولة مشددا على أنه سيكون من المشجع جدا إنجاز قطع الحسابات عن السنوات السابقة، وقال انه " ليس عدلا تحميل المصارف إزدواجات ضريبية رفعت مساهمتها الضريبية الى معدلات لا سابق دولياً لها «محذرا من ان العملاء سيتحملون جزءا من التكلفة المستجدة كما أن التأثيرات ستتمدد الى الإقتصاد بكامله، وأعرب بالتالي عن أمله في تعزيز الحوار مع الحكومة في هذا الشأن، قائلا: «إننا في مركب واحد وليس منطقيا التسبب بإحداث ثقوب أو إختلالات في هذا المركب وتوازنه». ولفت الى «أن برامجنا التسليفية لقطاع الإسكان وسواه متواصلة ونحن سنؤمن التمويل للأفراد والمؤسسات ضمن الشروط السوقية المعروفة».

وفي ما يلي نص الحوار مع الدكتور طربيه:

× ثمة إستحقاقات يواجهها لبنان خلال هذه الفترة، أبرزها المؤتمرات الدولية والإنتخابات النيابية، كيف ينظر القطاع المصرفي الى هذه الإستحقاقات ومدى إنعكاساتها على الوضعين المصرفي والإقتصادي؟ وكيف تنظرون الى الرؤية الإقتصادية للحكومة، وهل الإصلاحات التي أرفقت بموازنة العام 2018 كافية لمعالجة الخلل الموجود في السياسة المالية للدولة؟

– لعل المصادفة، في التوقيت بين انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية الداعمة للبنان من روما الى باريس الى بروكسل، مع توجه اللبنانيين الى انجاز الاستحقاق الانتخابي بعد تأخير زادت مدته عن 5 سنوات، تكون فأل خير على لبنان واقتصاده ودعم قدراته الأمنية والاستثمارية ومعاونته على استيعاب وتخفيف التداعيات الناجمة عن أزمة النزوح السوري.

في الحقيقة، نحن نعاني تراكما مقلقا في انكماش الاقتصاد ومحدودية نموه السنوي بين 1 و 2 في المئة، وتراجع الاستثمارات والرساميل الوافدة، بما يتركه من آثار واضحة على ميزان المدفوعات بموازاة تنامي عجوزات الموازنة وزيادة الدين العام الذي يمثل نحو 150 في المئة من الناتج المحلي. لذا، فان اعادة تشكيل السلطة التشريعية سيدعم، من دون شك، مسيرة العهد برئاسة العماد ميشال عون، وبالأخص انها ستؤمن انطلاقة الحكومة الجديدة.

تعزيز الرقابة

فوفقا للتوصيف الذي حدده الرئيس سابقا، ستكون حكومة العهد الأولى، وهي موكلة حكما بتنفيذ مندرجات خطاب القسم، بما يشمل من تعهدات لاعادة انتظام عمل المؤسسات وبدء ورشة الاصلاحات وتعزيز أدوار الأجهزة الرقابية والقضائية. هذه أهداف تتلاقى تماما مع المتطلبات التي ينادي بها المجتمع الدولي ومؤسساته الفاعلة. كما تتلاقى مع مطالبنا المزمنة لوضع خريطة طريق متكاملة تضمن المباشرة بتصويب الوضع المالي العام وحفز نمو الاقتصاد بوتيرة أعلى من نمو الدين، وهو ما يمكن تحصيله عبر الاستثمار في المشاريع والبنى التحتية، كما حددتها الحكومة في ورقتها الى مؤتمر « سيدرا ».

× في ظل نمو الدين العام، والارتفاع المذهل في عجز الموازنة، ما هي الإنعكاسات السلبية على الأوضاع الإقتصادية في لبنان في حال اقرار الموازنة من دون القيام بإصلاحات اقتصادية؟

من المفهوم أن حجم الدين العام الذي تجاوز عتبة 80 مليار دولار، وهو من بين الأعلى عالميا قياسا الى اجمالي الناتج المحلي (نحو 150 %، والضغط المتزايد الذي تنتجه كلفة خدمته السنوية، أصولا وفوائد، على الموازنة العامة خصوصا وعلى الاقتصاد عموما، يمثلان جوهر الأزمة الاقتصادية والمالية. وفي زمن تراجع النمو تزداد الضغوط السلبية التي ينتجها هذا العنصر الحيوي، وخصوصا انه لا يمكن مقاربته، كما الرواتب والاجور لموظفي القطاع العام، باجراءات تقشفية أو مقترحات عشوائية وعديمة الجدوى.

قطع الحسابات

نحن نطالب دوما بادارة كفوءة للدين العام، وهذا ما تعكف وزارة المال ولجنة المال النيابية على تطوير هيكليته وخططه. ونسجل ان العودة الى اعتماد الموازنات الدستورية هي المدخل المثالي لمعالجة كامل الأوضاع المالية للدولة، وبالأخص المقاربة الموضوعية لكتلة العجز السنوي الذي يناهز 10 في المئة من اجمالي الناتج. ويسبب قلقا مشروعا بشأن المستقبل المالي للبنان. وسيكون من المشجع جدا انجاز قطع الحسابات عن السنوات السابقة. فالانتظام المالي وحده يكفل بدء حملات الاصلاح المطلوبة في هذا الجانب، وذلك عبر ضم البنود الاصلاحية المطلوبة تباعا الى مشاريع قوانين الموازنة.

× ما هي المخاطر المترتبة على الضرائب الجديدة على القطاع المصرفي؟

– لقد شرحنا مطولا للمرجعيات الحكومية والمالية انعكاسات الموضوع الضريبي الخاص المستجد بالقطاع المصرفي. وكان لنا صولات وجولات مع وزير المال علي حسن خليل، كما اتبعنا منهج التشاور والتواصل مع حاكمية مصرف لبنان. المعادلة، بالنسبة الينا، صريحة وشفافة. الحق الطبيعي لوزارة المال، بل هي مهمتها الأساسية، أن تعزز موارد الخزينة، وبالأخص في اطار جهودها لوقف التنامي السلبي للعجوزات السنوية، وبالتالي تراكم الدين العام. بالموازاة، القطاع المصرفي شريك استراتيجي ضمن الثلاثية المالية التي تضم الوزارة والبنك المركزي، وهو الممول شبه الوحيد للاقتصاد وللقطاع العام.

وقد أبلغنا الشركاء في القطاع المالي، ووضعنا المراجع الرئاسية في البلد، بأهمية صوغ نظام ضريبي متكامل يضمن خصوصا، ضبط التهرب ورفع كفاءة التحصيل وتوسعة قاعدة المكلفين، بالتوازي مع ايقاف الهدر ومكافحة الفساد وايقاف مزاريب الانفاق أو خفضه في مجالات غير مجدية، وترشيق القطاع العام بعد منع التوظيف لغير الضرورات القصوى، والتخلص نهائيا من مكمن المرض المالي في موضوع الكهرباء.

الضرائب المزدوجة

حسابات المصارف تتمتع بشفافية تامة، وليس عدلا تحميلها ازدواجات ضريبية رفعت مساهمتها الضريبية الى معدلات لا سابق دوليا لها. وهذا ما سيؤثر حكما، على المردود الاستثماري بالنسبة للمساهم، وعلى الأنشطة وبرامج الاستثمار ومنتجات التمويل، حيث سيتحمل العملاء حكما جزءا من التكلفة المستجدة، وتتمدد التأثيرات الى الاقتصاد بكامله.

في الاجمال زادت مفاعيل الضرائب المزدوجة الأعباء على كل المصارف العاملة، التي ستنوء بالحمل وثقله وتأثيره على الميزانية والمردود في ظل تراجع النشاط الاقتصادي المحلي وضيق أسواق الرساميل والتمويل، والصعوبات الاقليمية المتزايدة وزيادة الضغوط المهنية. علما ان عائدات المصارف اللبنانية، وقبل الضرائب المستجدة، تبلغ نحو واحد في المئة على اجمالي الأصول، وأقل من متوسط 10 في المئة على الأموال الخاصة الأساسية والمساندة. وهذه ربحية تقل عن أغلب المتوسطات في المنطقة والعالم بخلاف ما يتم ترويجه من معلومات مغلوطة.

ومن منطلق الشراكة، نقلنا هواجسنا بصدق وصراحة إلى كافة المسؤولين. ونتطلع في المرحلة القادمة الى تعزيز الحوار. نحن جميعا في مركب واحد، وليس منطقيا التسبب باحداث ثقوب أو اختلالات في هذا المركب وتوازنه. لقد ضخت المصارف التمويل الضروري والمطلوب للدولة وللأفراد وللقطاعات الانتاج في أصعب الظروف. ومصارفنا هي رافعة للاقتصاد وقاطرة لنموه في السنوات العادية ومانعة لانهياره في السنوات العجاف.

فرصة ثمينة

× بعد إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هل تعتقدون أن المصارف سيتاح لها الفرصة للمشاركة في القطاع النفطي بعد بدء أعمال التنقيب؟

شرع قانون الشراكة أأبواب أمام تعاون مالي وتمويلي فعال يمكن للحكومة تفعيله من ضمن برنامجها الاستثماري الذي جذبت اليه مساهمات دولية تناهز 12 مليار دولار في مؤتمر سيدرا. وسيشكل دخول لبنان نادي الدول النفطية، بعيد انجاز الحفريات الأولى في المياه الاقليمية خلال العام المقبل وفقا للبرنامج المعلن والعقود المبرمة، رافعة أساسية ومهمة يمكن أن تغير بنية اقتصاد لبنان وهيكليته، وتفتح آفاقا واعدة للمستقبل.

في السياق، نعتقد ان البنوك عموما والاستثمارية خصوصا، ستجد وستبتكر فرصا استثمارية وتوظيفية واستشارية بمواصفات دولية في نطاق مشاريع البنى التحتية التي تم اعدادها من قبل الحكومة. وعرضها كبرنامج محدد المشروعات والقطاعات والآجال في مؤتمر « سيدرا »، وايضا المشاريع والخدمات المرتقبة لصالح الشركات والمشروعات في قطاع النفط والطاقة.

لدى مصارفنا الكوادر البشرية والتجهيز التكنولوجي وأيضا لديها المال والقدرة على جذب المزيد من الرساميل والتوظيفات عند توفر الفرص المجدية. لقد كنا شركاء في تثمير المؤتمرات الدولية السابقة، وكانت لنا، كجمعية وكوحدات مصرفية، مساهمات فعالة مادية واستشارية في مواكبة وانضاج مفاعيل الدعم الدولي. وفي كل الأوقات نحن على تواصل دائم مع المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالات التصنيف وسائر المرجعيات المصرفية الدولية.

الحكومة الحالية وعدت، والحكومة المقبلة ملزمة بالايفاء. الشروع بالاصلاح المالي والاداري هو المدخل لمعالجة مشكلات الاقتصاد والمالية العامة. المجتمع الدولي استجاب بما يفوق التوقعات. هذه فرصة ثمينة وقد يصعب تكرارها للبنان ولمواطنيه ولاقتصاده ولادارة حكيمة واستيعابية لتداعيات أزمة النازحين السوريين.

× ما هي الآلية المقترحة لحل مشكلة القروض السكنية على المدى البعيد، خصوصاً إن البعض يعتقد بأن مشكلة السكن في لبنان، هي من مسؤولية الحكومة، وليس البنك المركزي والمصارف التجارية؟

– وضعا للقضية في سياقها الصحيح، فان التمويل لأغراض سكنية أو للتطوير العقاري يقع في صلب البرامج التسليفية المصرفية. ويحوز القطاع العقاري أولوية وأهمية خاصة لدى كل المصارف العاملة. وتزيد حصة قطاع المقاولات والبناء، وفقا للبيانات المصرفية المجمعة، على نحو 17 في المئة من اجمالي التسليفات المصرفية الموجهة للقطاع الخاص، والنسبة الأكبر من التسليفات الموجهة للأفراد (التجزئة) التي تسيطر على نحو 32 في المئة من اجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص، والتي تزيد عن 55 مليار دولار.

البرامج التسليفية

بدءا من العام 2013، بادر مصرف لبنان الى وضع رزم تسليف مدعومة بتصرف المحتاجين للتمويل، وبمتوسط بلغ مليار دولار سنويا. قطاع الاسكان أو القروض السكنية المدعومة استحوذ على الجزء الأكبر من هذه الرزم، الى جانب حصص أخرى لقطاعات التعليم واقتصاد المعرفة والمعلوماتية والطاقة البديلة وسواها. وأوكل الى المصارف، ضمن هوامش ربحية، عقد قروض اسكانية لصالح المواطنين بفوائد تقارب 5 في المئة سنويا في حدها الأقصى، ولآجال تصل الى 30 سنة. ذلك تم انجازه لصالح آلاف المقترضين، وساهم بفعالية في حماية القطاع العقاري وانشطته، بالتعاون مع البنك المركزي والمؤسسة العامة للاسكان وبنك الاسكان الذي تساهم فيه المصارف أيضا.

ما حصل أخيرا يتعلق حصرا بنفاد مبالغ الدعم المرصدة لدعم التمويل. وصار لزاما على الحكومة ايجاد القنوات البديلة. فما ضخه مصرف لبنان دعما للقروض السكنية والشبابية والقطاعية دعما للأسر وللاقتصاد وتداركا للركود الذي طاول أسواق التسليف، انما هو تعويض موقت عن الغياب المؤسساتي للدولة وأجهزتها المختصة. ومن الممكن أيضا اعادة اطلاق برامج تمويل مدعومة جديدة عبر تضمين كلفتها في الموازنة العامة أو عبر تعاون مشترك مع مصرف لبنان.

بالنسبة الينا كمصارف، فإن برامجنا التسليفية لقطاع الاسكان وسواه متواصلة، ونحن سنؤمن التمويل المطلوب للأفراد والمؤسسات ضمن الشروط السوقية المعروفة، ومرتكزها التوازن بين تكلفة الودائع ومعدلات الفوائد على التسليف. كما اننا على استعداد تام لمواكبة أي مبادرات جديدة للدولة أو للبنك المركزي.